

ملاحظات موجزة حول المحاضرة المتميزة بعنوان:

"تحديات فرض الضريبة على أنشطة الاقتصاد المصري"

الثلاثاء ٨ مايو ٢٠١٨، من الساعة الرابعة عصرا وحتى السادسة مساء

المتحدث:

- الدكتور/ مصطفى عبد القادر – مستشار الضرائب الدولية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية.

المعقبون:

- المهندس/ أشرف صبري – المؤسس والشريك التنفيذي لشركة فوري لتكنولوجيا البنوك والدفع الإلكتروني
- الأستاذ/ حاتم منتصر – الشريك التنفيذي بمؤسسة حازم حسن للاستشارات

مدير الجلسة:

د. عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث، المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس الجلسة:

أ/أحمد أبو على، عضو مجلس الإدارة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية

أهم ما جاء في العرض:

- أدت الطفرة التي شهدتها قطاع تكنولوجيا المعلومات خلال الفترة الأخيرة إلى ظهور أنواع جديدة من الشركات ونماذج الأعمال لم تكن موجودة من قبل ولم تعدها النظم الضريبية القائمة، كمواقع التواصل الاجتماعي ومحركات البحث وشركات البيع بالتجزئة من خلال الإنترنت وغيرها من الشركات العاملة في أنشطة الاقتصاد الرقمي.
- وقد ظهر نوع جديد من التجارة في الأصول والسلع غير الملموسة، كأن يشتري أحدهم برنامجا لمكافحة الفيروسات أو تطبيقا لمعالجة البيانات من خلال الإنترنت، هذا التطور في نماذج الأعمال والأصول لم يصحبه تطور مماثل في القواعد الضريبية الحاكمة، ومن هنا نشأت المشكلة.
- وبناء عليه أصبح تطوير القواعد والنظم الضريبية لتكون قادرة على استيعاب هذه التطورات أمرا ضروريا لأكثر من اعتبار:
 - أولا، اعتبار عدالة المنافسة بين المشروعات الاقتصادية العاملة في نفس السوق، حتى لا تدفع الشركات العاملة في أنشطة الاقتصاد الرقمي معدل ضريبة أقل من ذلك الذي تدفعه الشركات التقليدية.
 - ثانيا، اعتبار حق الدولة في تحصيل الإيرادات الضريبية للإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية وغيرها من بنود الإنفاق الحكومي.

أهم ما جاء في النقاش

أولا الضريبة على الدخل:

- تم تصميم القواعد الضريبية الحالية خصيصا للأنشطة الاقتصادية التقليدية، فاشترطت هذه القواعد أن تكون الشركة موجودة على أرض الدولة بالفعل حتى يمكن لها فرض الضريبة على أرباحها، أو بالتعبير القانوني أن تمارس الشركة نشاطها من خلال "منشأة دائمة" أو "مكان ثابت للعمل".
- كان يقوم أحدهم ببناء مصنع أو شركة لتجارة الملابس في مصر، فالشركة لها وجود فعلي على أرض مصر في شكل مركز للإدارة ومصنع وآلات وعمال، ومن ثم يمكن لمصلحة الضرائب المصرية أن تفرض الضريبة على أرباحها، وبناء عليه لا تستطع مصلحة الضرائب المصرية فرض الضريبة على الأرباح الناتجة عن استخدام المصريين لفييس بوك أو جوجل لأن هذه الشركات لا تمارس نشاطها من خلال منشأة دائمة في مصر.

- إلا أنه قد يكون للشركة تواجد مادي بالفعل في الدولة في صورة مخزن أو مكتب لتجميع المعلومات والتسويق للشركة أو حتى معرض أو مكان لتسليم السلع ولكن لا تخضع للضريبة في هذه الدولة! لأن القانون يعتبر أنشطة التخزين والعرض والتسليم وتجميع المعلومات من قبيل الأنشطة التحضيرية والمساعدة وأن ممارسة الشركة لهذه الأنشطة لا تعطي الدولة الحق في فرض الضريبة عليها.
- أعدت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وثيقة سُميت "بالوثيقة متعددة الأطراف" ووقعت عليها مصر في يونيو ٢٠١٧، والتي قامت بتعديل مفهوم المنشأة الدائمة، لتعتبر أن أنشطة التخزين والتسليم والعرض وتجميع المعلومات لم تعد ذات طابع تمهيدي أو مساعد كما كانت من قبل وبناء عليه متى مارست الشركات العاملة في أنشطة الاقتصاد الرقمي هذه الأنشطة في دولة ما يحق للدولة فرض الضريبة عليها.
- ماذا إذا مارست الشركات العاملة في أنشطة الاقتصاد الرقمي نشاطها في دولة أخرى من خلال وكيل تابع لها؟ كما تفعل شركة أوبر حالياً في مصر؟ حتى يحق للدولة فرض الضريبة على أرباح الشركة في هذه الحالة، لا بد أن ينوب الوكيل عن الشركة بشكل كامل، بمعنى أن يتفاوض باسم الشركة ويبرم العقود ويوقع الاتفاقيات نيابة عنها، وهنا تطلب الشركة من الوكيل عدم توقيع العقود وإرسالها للخارج لتوقيعها في المقر الرئيسي حتى لا يكون للدولة حق فرض الضريبة.
- وقد أكدت الوثيقة متعددة الأطراف على حق الدولة في فرض الضريبة على أرباح الشركة متى قام الوكيل التابع لها بالدور الرئيسي الذي يؤدي إلى إبرام العقود، ولو لم يقيم بالتوقيع عليها بنفسه.
- يجب على مصر القيام بالتالي خلال الفترة القادمة:
 - أولاً: تعديل قانون الضرائب المصري ليأخذ في اعتباره هذه الجهود الواردة في الوثيقة متعددة الأطراف.
 - ثانياً: تطوير الإدارات الضريبية وإعادة هيكلتها لرفع قدرتها على التحصيل من خلال تزويدها بقواعد بيانات إلكترونية متكاملة من ناحية وتدريب العاملين على استخدامها من ناحية أخرى.

ثانياً الضريبة على القيمة المضافة:

- أدى التطور التكنولوجي إلى التحول من الشكل التقليدي للسلع كالملابس أو الأجهزة الكهربائية أو الأثاث والعدد والآلات إلى نوع آخر من السلع المعنوية أو غير الملموسة كبرامج الكمبيوتر، والأفلام والأغاني والكتب الإلكترونية (PDF) التي يمكن شرائها من خلال الإنترنت، ناهيك عن بيع البيانات والمعلومات لأغراض البحث والتطوير.
- هذه الأصول المعنوية تباع وتشتري من خلال الإنترنت بعيداً عن عين السلطات الجمركية، وهو ما يفرض تحدياً فيما يتعلق بكيفية فرض الضريبة على القيمة المضافة في هذه الحالة.
- وفقاً للقانون المصري، على متلقي الخدمة أو مشتري الأصل المعنوي حساب ضريبة القيمة المضافة على ما تلقاه من سلع وخدمات وتوريدها للإدارة الضريبية خلال فترة زمنية محددة، إلا أن هذه الطريقة قد أثبتت فشلها في معظم دول العالم.
- هنا تقترح منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الأخذ بنظام يسمى "تحصيل البائع للضريبة"، فإذا افترضنا أن الطالب قد اشترى كتبه من شركة أمازون فيقتضى ذلك النظام أن تطلب الدولة من شركة أمازون التسجيل في مصلحة الضرائب والقيام بحساب ضريبة القيمة المضافة وتوريدها.
- هنا يجب أن تقدم الدولة للشركة جميع الحوافز التي تشجعها على القيام بهذه الخدمة والتي تتمثل في:
 - عدم مطالبة الشركة بتأسيس فرع أو مقر دائم لها داخل الدولة، فهذا يخضعها للضريبة على الدخل.
 - تسريع إجراءات الإفراج الجمركي عن أي سلع ملموسة قد تتاجر فيها الشركة.
 - تبسيط إجراءات التحصيل والتسجيل والإقرار الضريبي على أن تتم جميعها بشكل إلكتروني.
 - عدم إلزام الشركة بكافة البيانات المطلوبة في الفاتورة الضريبية.
 - تمكين البائع من تعيين وسيط ينوب عنه في تحصيل الضريبة وتوريدها إذا رغب في ذلك.
- إن تحديات فرض الضريبة على الاقتصاد الرقمي ليست مشكلة مصر وحدها وإنما هي مشكلة عالمية.
- أي معاملة تتم في إطار منظومة الاقتصاد الرقمي تكون مسجلة، ويتم استخدام طرق دفع مثل بطاقة الدفع الإلكتروني (الكريديت كارد) وبالتالي يطلع البنك على هذه المعاملة، ويمكنه معرفة لصالح من تتم هذه المدفوعات، وهو ما يعنى أن المعلومات موجودة بالفعل وهناك إمكانية لمتابعتها.
- إن الضرائب وسيلة للتنمية وليست هدف بحد ذاتها.
- تعد مصر مستهلكة للمنتجات الرقمية، وهناك إمكانية كبيرة لأن تكون مصدرة لها وهو ما يجب العمل على استغلاله.

- تعاني مصر من مشكلة في تحصيل الضرائب من أنشطة الاقتصاد العادية مثل المهن الحرة كالفنانين والأطباء، ولا تحصل ضرائب من الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما يحتاج إعادة نظر قبل البدء في البحث عن طريقة لتحصيل الضرائب من الاقتصاد الرقمي.
- ضرورة تقليل القيود الموضوعية على سرية الحسابات البنكية أمام إدارة الضرائب، خاصة وأن قانون هيئة الرقابة الإدارية يمكنها من الاطلاع على سرية الحسابات البنكية، في حين لا يسمح قانون الضرائب بذلك، وهو ما يجب إعادة النظر فيه حتى يمكن لمصلحة الضرائب التعامل مع البيانات التي تتلقاها حول المعاملات الإلكترونية.